A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/46/12
15 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السادسة والاربعون
البنود ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨
و ٨٩ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

حماية المناخ العالمي لمنفعة اجيال البشرية الحالية والمقبلة

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تنمية الموارد البشرية

تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجامايكا لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أحيل اليكم تقرير فريق خبراء الكومنولث المعنون "التغيير إلى الافضل : التغيُّر العالمي والتنمية الاقتصادية" ، الذي أقره اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المعقود في هراري في الفترة ١٦-٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

ويشرفني أيضا أن أطلب تعميم الموجز التنفيذي ، الوارد في الصفحات ١ إلى ١٠ من التقرير ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ و ٨٩ من جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

(توقيع) هربرت س. ووكر
السفير
الممثل الدائم

المرفق

الموجز التنفيذي لتقرير فريق خبراء الكومنولث "التغيير إلى الأفضل : التغيير العالمي والتنمية الاقتصادية"

التغيير والتنمية

١ - أنشئ فريقنا في عام ١٩٨٩ وسط إحساس واسع بالقلق من أن الظروف التي تواجه البلدان النامية قد تغيرت تغيرا ملحوظا في الثمانينات ؛ وأن التنمية الاقتصادية ظلت صعبة المنال بالنسبة لمعظمها . والمواضيع الرئيسية لتقريرنا هي ما حدث من تغيرات سياسية واقتصادية على الصعيد العالمي وأثرها على عملية التنمية ، الى جانب طرق تحسين سياسات التنمية - المحلية والدولية .

٢ - وتشمل العناصر الرئيسية للتغيرات التي حدثت في الثمانينات والتي أثرت على عملية التنمية ما يلي :

'١' زيادة عبء البلدان النامية من الديون ؛

'٢' حدوث انخفاض حاد في التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية ؛

'٣' حدوث انخفاض في معدل المدخرات العالمية وزيادة التنافس على الأموال المتاحة ؛

'٤' انتهاء التوترات بين الشرق والغرب واتساع المجال لتخفيض النفقات العسكرية ؛

'٥' الانتكاسات الحاصلة في النهوض بالتعليم والصحة والتغذية في العديد من البلدان النامية ؛

'٦' تقوية الصلات الاقتصادية الدولية ؛ والانماط التجارية المتغيرة ؛

'٧' نمو التكامل الاقليمي ؛

'٨' زيادة علو شأن المجموعات الصغيرة للبلدان الرئيسية ، مثل مجموعة الـ ٧ ، في مجال الادارة الاقتصادية العالمية ؛

'٩' تغير توجه السياسات الاقتصادية المحلية ، وخاصة في البلدان النامية ، نحو قوى السوق ؛ والآثار التي ترتبت على ذلك بالنسبة للتعاون الانمائي ومفهومي الانصاف والمساعدة بوصفهما خير عام ؛

'١٠' انتشار العملية الديمقراطية ؛ والتحرك في جميع أنحاء العالم ضد سيطرة الدولة ؛

'١١' تزايد التدهور البيئي والوعي بالمصلحة المتبادلة في وقفه ؛

'١٢' الحاجة المتزايدة الى سياسات سكانية ؛

'١٣' تزايد الهجرة عبر الحدود الى كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

'١٤' نمو الاتجار بالمخدرات ؛

'١٥' التشديد المتزايد على الحاجة الى مزيد من المساواة بين الجنسين .

٣ - وقد جلبت هذه التغيرات فرصا ومشاكل بالنسبة للتنمية . فقد أدت بوجه عام الى زيادة التكافل وعززت من مفهوم المصالح المتبادلة في مجال التنمية القابلة للإدامة . وقادت الى البحث عن مزيد من الأمن الاقتصادي ؛ إلا أنها أيضا جعلت الإدارة الدولية أكثر تعقيدا ، وصاحبها انخفاض الالتزام بالتعددية والمساعدات الإنمائية . فهناك حاجة الى نهج جديد للتعاون الدولي إذا أريد استخدام الفرص التي أتاحها التغيير استخداما مثمرا لتعزيز التنمية والتغلب على زيادة البؤس والفقر .

نقطة الانطلاق

٤ - اتسمت الثمانينات بتزايد الفوارق الاقتصادية . ففي حين نعمت البلدان الصناعية بأطول فترة مرت بها من النمو المستمر منذ الحرب العالمية الثانية وحققت

بعض البلدان النامية ، وخاصة في آسيا ، أداءً حسنا ، ظل معظم البلدان النامية في افريقيا وامريكا اللاتينية يواجه صعوبات اقتصادية حادة : فقد تدهور رأس المال المادي والبشري وعمّ سوء التغذية . وعلى الرغم من اعتماد برامج تكيف واسعة النطاق ، فقد انتهى العقد ومعظم البلدان النامية قد انخفضت قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية .

٥ - ولا تزال التوقعات قاتمة بالنسبة لجزء كبير من العالم النامي . هناك خطر من استفحال البؤس والفقر المدقع والمجاعة والتدهور البيئي . ويتناقض هذا بشكل صارخ في العالم الصناعي وقلة من البلدان النامية التي تستطيع ان تتطلع نحو ازدهار متنام في التسعينات .

التغيرات في الانظمة الوطنية

٦ - أدى التنوع الاقتصادي المتزايد والسُّخط السياسي في الثمانينات الى زيادة السعي وراء تحسين الانظمة الوطنية في معظم العالم النامي وكذلك في أوروبا الشرقية .

٧ - ويقابل هذه التطورات ويرتبط بها ارتباطا لا انفصام فيه حدوث تغيرات في المفاهيم السياسية . فقد كان هناك تقدير متزايد للحكم الجيد الذي يستند إلى الديمقراطية والتعددية ، والإدارة السليمة ، وسيادة القانون ، وحماية الحقوق الانسانية وتطبيق اللامركزية في صنع القرارات .

٨ - وقد اعتمدت اصلاحات واسعة النطاق ، وجهت ، على الجانب الاقتصادي ، نحو مواقف أكثر انفتاحا ، ومرونة وذات منحى سوقي في مجال السياسات .

٩ - والعلاقة بين الحكم والتنمية معقدة التركيب . غير أن من الواضح أن هناك حاجة الى تنوع المدخلات كيما تستمر التنمية . ويعمل الحكم الجيد على تسهيل هذا التنوع ، على الرغم من انه لا يوجد نموذج توجيهي صحيح عالميا .

١٠ - وقد اتخذ العديد من البلدان النامية ، خلال الثمانينات ، تدابير تفضي الى الحكم الجيد ، على الرغم مما تعانيه من فقر متعاظم وموارد بشرية متدهورة . إلّا أن السياسات السليمة لا تكفي بحد ذاتها . فالجهود الوطنية لن تنجح خلال أي فترة زمنية معقولة دون مساعدة خارجية كافية . إذ أن هناك حاجة الى مزيد من التعاون التقني والمالي ونظام دولي محسّن .

نظام الدولي

- كان إنشاء مؤسسات الامم المتحدة وبريتون وود علامة بارزة . غير أن النظـــام راهن لا يكفي لمواكبة الحقائق الجديدة في العلاقات الدولية .

- وتنطوي زيادة التكافل على ضرورة التنازل عن حرية العمل الوطنية والتسليـــم نه لا يمكن تحقيق الكثير من الفوائد الاقتصادية وغيرها وتجنب الآثار الضارة إلا مـــن التعاون الوثيق . ويمكن ان يساعد في هذه العملية تحسين هياكل المؤسســـات آليات الدولية بما في ذلك التركيز على بناء التوافق في الآراء .

- وتوفر نهاية الحرب الباردة فرصا عامة جديدة بالنسبة لهذا التحدي علاوة علـــى تحديات الجديدة . وبإمكان الامم المتحدة ، على سبيل المثال ، الترويج لمفهـــوم ن اكثر شمولا يأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير البيئـــي وق الإنسان والهجرة .

- وفي المجال الاقتصادي ، نشأت فجوة بين ممارسات صندوق النقد الدولي والبنـــك ولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غـــات") حتياجات العالمية المتطورة في مجال الادارة . وقد أنشأت البلدان الصناعيـــة ئيسية أفرقة صغيرة بغرض زيادة التشاور والتنسيق . إلّا أن ما حققته من نجاحـــات محدودا . وكان مما أشار قلق البلدان النامية إلى حد بعيد عدم كفاية الاهتمـــام شار التي ترتبت على السياسات الوطنية للاقتصادات الرئيسية على الصعيد الدولـــي . تطيع صندوق النقد الدولي أن يضطلع بدور هام في تصحيح ذلك من خلال تعزيـــز ـاف ، على سبيل المثال ، بضمان تناسق التكيف . وهناك علاوة على ذلك حاجة الـــى بر شباك أمان وآليات تعويضية على نحو أفضل بالنسبة للبلدان المعرضة اقتصاداتهـــا ، خاص للصدمات الخارجية ، على سبيل المثال ، للزيادات الكبيرة في أسعـــار اقة .

- ولا تزال اقتصادات معظم البلدان النامية ضعيفة جدا أمام الصدمات الخارجيـــة . ن أن تكون هذه الصدمات شديدة بوجه خاص في حالة السلع الاساسية ، التي تتســـم ارها بعدم استقرار ملازم . فينبغي تعزيز الترتيبات الحالية الرامية إلى تقديـــم ل تعويضي فيما يتعلق بالانخفاضات الحادة في حصائل صادرات السلع والزيـــادات دة في تكاليف الواردات من الحبوب والنفط . وهناك حاجة الى تعزيز مرفق التمويـــل ويضي وتمويل الطوارئ التابع لصندوق النقد الدولي .

١٦ - وللمساعدة في حل مشكلة السلع الاساسية لا مجرد تخفيفها ، ينبغي تقديم مزيد من الدعم للتدابير الرامية الى تنويع السلع وتطويرها . وهناك حاجة الى ترتيبات جديدة لتعويض الدول المثقلة بأعباء الديون والمنخفضة الدخل عن أثر الزيادات الحادة في أسعار الفائدة القصيرة الاجل .

١٧ - وهناك شعور بالقلق ، بين البلدان النامية ، لان النظام الدولي لا يدعم التكيف في فترة اطول زمنا وإطار أكثر توجها نحو النمو . وهناك أيضا تشكك متعاظم في قدرة النظام على الوفاء باحتياجات التمويل الانمائي . فينبغي تعزيز قدرة المؤسسات المالية المتعددة الاطراف وتوسيع نطاق المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية لعلاج ذلك . وهناك أيضا قلق فيما يتعلق بالسيولة العالمية . وانطلاقا من أن المصارف الدولية لا تزال راغبة عن تقديم القروض ، فإن هناك ما يبرر زيادة السيولة من أجل تسهيل عملية التنمية من خلال زيادة المخصصات من حقوق السحب الخاص أو زيادة حصص صندوق النقد الدولي .

١٨ - لقد تغيرت الروابط التجارية وغيرها مما يقرب بين البلدان ، وهي تتطلب تعزيز مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية (مجموعة "غات") لاسباب ليس اقلها إدارة نتائج جولة أوروغواي على نحو فعال .

١٩ - وهناك قلق يساور الكومنولث بوجه خاص وهو هشاشة الدول الصغيرة أمام المخاطر الاقتصادية . فالمجتمع الدولي ملزم أخلاقيا بوضع آليات من شأنها أن تستجيب بسرعة لطلبات أولئك الذين يتعرضون للمخاطر الاقتصادية أو غيرها .

<u>الموارد البشرية</u>

٢٠ - وسوف يلزم إحداث قدر كبير من الاستثمار في مجالي التعليم والتدريب إذا ما أريد للبلدان النامية أن تستفيد من التغيرات التكنولوجية الحديثة . فقد أخذ الاستثمار يزداد توجها نحو تكنولوجيات جديدة وفي بعض الاحيان تعد أكثر تعقيدا ويقتضي استيعابها توفير اليد العاملة الماهرة . وتكاد تكون جميع البلدان النامية بحاجة الى المزيد من العلماء والتكنولوجيين ، من أجل تطوير التكنولوجيات المحلية وتكييف التكنولوجيات المستوردة معا . لذا فإن من شأن اعتماد منهاج دراسي يكون أكثر توجها نحو التكنولوجيا في ميدان التعليم أن يساعد في هذه المهمة .

٢١ - ولا يزال السكان في حالة ازدياد بشكل مفرط على النطاق العالمي ؛ ولن يتسنى إحداث انخفاض كبير في حجم الزيادات السنوية إلا بعد مرور فترة لا بأس بها من القرن المقبل ، اللهم إلا إذا حدثت جائحة ، مثل وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (AIDS) ولهذا السبب فإن أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في البلدان النامية ، ولا تزال هذه النسبة في ازدياد . وبالتالي ، إذا ما أريدت تلبية احتياجات وتطلعات هذه البلدان فإنه لا بد من إحداث انخفاض كبير في النمو السكاني . وسوف يكون ذلك ، بدوره ، متوقفا في جملة أمور ، على زيادة فرص الوصول الى خدمات تخطيط الأسرة وعلى ادخال تحسينات في مجالات التعليم والصحة ووضع المرأة في المجتمع وعلى التقدم الاقتصادي نفسه .

٢٢ - كذلك فإن نزوح من هم أكثر قدرة واقداما يحرم العديد من المجتمعات ، خاصة في البلدان النامية ، من بعض أثمن مواردها البشرية ، ويضع قيودا كبيرة على تنميتها . لذا يلزم تجديد الجهود بهدف خفض حركة نزوح الادمغة بوسائل اختيارية . وثمة ظاهرة كانت ولا تزال تثير قدرا متزايدا من الفجيعة خلال عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينات وهي تتمثل في الزيادة الملحوظة في عدد اللاجئين من كافة الاشكال - لأسباب اقتصادية وسياسية وبيئية . وتتجلى هذه الظاهرة بشكل خاص في التحركات عبر الحدود في افريقيا وآسيا . لذلك يلزم اتباع نهج متعدد الجوانب ، يضرب بجذوره في تدابير ترمي الى تخفيف حدة الفقر والتدهور البيئي ، وفي آليات للتوفيق في حالات الاختلافات التي تقوم على التجمعات الإثنية أو الدينية والمذاهب السياسية .

التمويل

٢٣ - لقد انتهى عقد الثمانينات بينما كانت البلدان النامية تتلقى من الأموال الخارجية ما يقل الى حد كبير عما كانت تتلقاه في بداية العقد ؛ وبينما كانت حفنة منها تقدم تحويلات كبيرة الى البلدان الصناعية الكبرى في الوقت الذي كانت هي ذاتها بحاجة الى المزيد من التمويل .

٢٤ - وبانتهاء الحرب الباردة ، وسيادة جو من التحرير الاقتصادي ، برز الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بوصفهما مطالبين جديدين بالوفورات العالمية . كما نشأت احتياجات جديدة عن عملية إعادة التعمير في الخليج .

٢٥ - وإن الأولوية العليا التي منحت للسياسات النقدية كوسيلة لمكافحة التضخم ، بالاضافة الى ترسيخ الاختلال العالمي بين عرض الوفورات والطلب عليها ، يعني ضمنا أن

من المرجح أن تظل أسعار الفائدة عالية . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى زيادة عبء خدمة الديون على البلدان النامية . ومن المحتمل كذلك أن تظل هذه البلدان تعاني من صعوبة في اجتذاب الأموال من القطاع الخاص ، إذ أن من المرجح أن تواجه تنافسا متزايدا من جانب أوروبا الشرقية ونتيجة لتوحيد ألمانيا . وبالتالي فإن التحويل المحتمل للتدفقات الرسمية والخاصة ليس فقط الى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وإنما أيضا الى الشرق الأوسط يشكل هو الآخر مصدرا آخر للقلق في العديد من البلدان النامية .

٣٦ - بيد أن من شأن تخفيض النفقات العسكرية في البلدان الصناعية أن يؤدي الى زيادة المساعدة المقدمة الى البلدان النامية ، رغم أنه توجد عدة احتياجات متنافسة على أي حصة للسلم . كذلك فإنه يوجد مجال كبير لإحداث تخفيض في النفقات العسكرية في البلدان النامية ذاتها ، لا سيما إذا ما أبدت الجهات التي تقوم بتصدير الأسلحة قدرا من الانضباط . ومن شأن ذلك أن يفرج عن موارد للتنمية .

٣٧ - ويمكن ايجاد قدر كبير من الموارد الاضافية التي تحتاجها البلدان النامية عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية . ويقتضي ذلك وضع السياسات الملائمة في مجال الاقتصاد الكبير .

٣٨ - والواجب يقضي بأن يقوم المجتمع الدولي بمد يد المساعدة باتخاذ تدابير أكثر فعالية لمعالجة حالة العديد من البلدان المدينة . فبالرغم من التخفيف الذي أجري حتى الآن ، لا تزال المشكلة تزداد سوءا . ففي حين أن من الممكن أن تفضي خطة بريدي الى تقريب بعض البلدان المتوسطة الدخل الى نقطة استعادة امكانية الوصول الى التدفقات الرأسمالية العفوية ، لا يزال الأثر العام محدودا . وفيما يتعلق بالديون الرسمية الثنائية للبلدان المثقلة بالدين وذات الدخل المنخفض التي تتبع سياسة التكيف ، لم تحقق شروط تورنتو إلا قدرا محدودا من التخفيف ، رغم أن هذا قد أدى الى زيادة التخفيف فيما يتعلق بالبلدان التي شطبت ديونها من قبل الدائنين . وينبغي أن تقوم الجهات الدائنة في نادي باريس باعتماد شروط ترينيداد وتوباغو ، لكونها تسعى الى تحقيق قدر أكبر بكثير من التخفيف بالنسبة لهذه البلدان . كذلك توجد ضرورة لاتخاذ تدابير فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف ، لأنها تثير مشاكل خاصة . وينبغي في النهج التي تعتمد إزاء الديون أن تكون شاملة وقائمة على اقتسام الأعباء بطريقة منصفة بين الدائنين الرسميين والتجاريين . ويمكن أن تكون إحدى طرق تقديم المساعدة الى جميع البلدان الدائنة التي توجد لديها مشاكل في مجال السيولة هي رصد اعتماد من حقوق السحب الخاصة أو إحداث زيادة في حصص صندوق النقد الدولي .

٢٩ - ويعود الانخفاض في صافي التحويلات بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية خلال عقد الثمانينات الى انكماش حاد في التدفقات الخاصة . وفي حين حدث انتعاش في هذه التدفقات ، فإنه انحصر في بضعة بلدان . لذلك يلزم اتخاذ تدابير واسعة النطاق في عدة جبهات بهدف زيادة عدد البلدان التي تستطيع اجتذاب التدفقات الخاصة . كما يلزم بذل جهود خاصة لتشجيع عودة رأس المال الهارب وتحويلات المهاجرين بصورة طوعية .

٣٠ - وإن توفر الإرادة السياسية ، لا بد أن يمكّن جميع البلدان المتقدمة النمو من بلوغ الرقم المتفق عليه من قبل الامم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة . وتوجد أيضا ضرورة لإحداث زيادة في التحويلات عن طريق المنح ولإحداث زيادة كبيرة في المعونة الغذائية . ومن الامور المستصوبة للغاية زيادة فعالية الانتفاع بالمساعدة الانمائية الرسمية والتوسع في تحرير الالتزامات وتخفيف اجراءات المشتريات .

التجارة

٣١ - في حين شهد عقد الثمانينات زيادة باهرة في اجمالي حجم تجارة البضائع ، واجهت عدة بلدان مشاكل تجارية خطيرة ؛ ونالت أجزاء كبيرة من العالم النامي حصة ضئيلة من هذه الزيادة .

٣٢ - ومن بين العوامل الجديدة التي أخذت تؤثر على التجارة الدولية زيادة إضفاء الطابع العالمي على الانتاج نتيجة التقدم التكنولوجي ، وتيسير الاستثمار الاجنبي ، وزيادة تركيز الشركات ؛ واتجاه عدة بلدان من البلدان النامية الى اتباع سياسات تعد أكثر نزوعا إلى الخارج ؛ والتعجيل بخطى التغيير الهيكلي ؛ وإرهاف الاهتمامات المتعلقة بالبيئة .

٣٣ - وتجلت الاستجابة السياسية في ازدياد اللجوء الى التجارة الموجهة ، وإلى اتباع النهج الاحادي وإلى النزعة الاقليمية . لذلك تعرض نهج تعددية الاطراف ، كما يتجلى بشكل مصغّر في قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، لخطر متزايد له آثار وخيمة على النظام الاقتصادي الدولي .

٣٤ - وسوف يلزم تحسين البيئة إذا ما أريد توسيع نطاق التجارة الدولية بسرعة مرضية واذا ما أريد لجميع البلدان أن تقتسم فوائدها . وفي هذا المجال ثمة عنصران لهما أهمية حاسمة وهما : التوسع في فتح أبواب الاسواق ؛ والتقيد بشكل أصرم

بالقواعد المتفق عليها من قبل جهات متعددة الأطراف استنادا الى المبدأين المقبولين عالميا وهما الصراحة وعدم التمييز . وإذا ما أريد الوفاء بهذه المعايير ، فإن من الضروري اختتام جولة أوروغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح في وقت مبكر . وفي الوقت الحاضر لا تزال هذه الجولة عرضة للخطر . ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون نجاحها تحفظ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالزراعة ، وهو تحفظ يتوقف حله الى حد كبير على توقيت وخاتمة تحركات الاتحاد الأوروبي التي ترمي الى اصلاح سياسته الموحدة في مجال الزراعة . كذلك يلزم إبرام اتفاقات موضوعية ومتوازنة بشأن عدد من المسائل الأساسية الأخرى ومنها المنسوجات ، والملابس ، والضمانات ، والإعانات المالية .

استحداث التكنولوجيا ونقلها

٣٥ - شهد عقد الثمانينات تقدما تكنولوجيا سريعا . وفي حين حدث هذا التقدم على جبهة عريضة ، كانت آثار تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة والمواصلات السلكية واللاسلكية وتجهيز البيانات منتشرة على نحو خاص ، بشكل متميز ومتدائب في آن واحد معا . ومن المتوقع أن تحدث تكنولوجيات جديدة أخرى أثرا مماثلا في السنوات المقبلة . وهي تشمل التكنولوجيا البيولوجية في مجالات الزراعة والرعاية المجية والطاقة والبيئة ؛ وبعض المواد الجديدة مثل الألياف البصرية واللدائن الخاصة والخزف المصلّد والمواد التركيبية ؛ ومصادر جديدة للطاقة تقوم على موارد متجددة مثل الشمس .

٣٦ - وكان الأثر العام لهذه التكنولوجيات المتطورة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية ايجابيا للغاية . بيد أن التكيف في بعض البلدان وفيما بين بعض المجموعات التي تستخدم هذه الفوائد لا يزال يثير بعض المشاكل . ومن ثم فإن إعادة التشكيل والتدريب يعدان عنصران لهما أهمية حاسمة في إدارة دفة التغيير التكنولوجي ، كما هو الحال في بناء القدرة التكنولوجية المحلية . والى المدى الذي نجحت فيه الاقتصادات في اعتماد تكنولوجيات جديدة ، زاد ناتجها وتحسنت مواقفها التنافسية على الصعيد الدولي . أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية ، فقد ظل من العسير على الدوام استيعاب هذا التغيير التكنولوجي وادارة دفته . ومن ناحية أخرى ، يمكن - بل وينبغي - مساعدة هذه البلدان في التكيف على هذه التغييرات ، بحيث تصبح في موقف يمكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة .

٣٧ - ولقد بدأت التكنولوجيات الجديدة فعلا في التأثير على تنظيم العمل . ففي داخل المؤسسات ، تجري الآن الاستعاضة عن النظم الهرمية السابقة بنظم للتشغيل تقوم

على المجموعات وتعد أكثر مرونة . وأهم من ذلك ، أخذت هذه التكنولوجيات فعلا تحدث تغييرا في توزيع العمل على الصعيد الدولي وفي التأثير على نمط التجارة العالمية . وهي تزيد قابلية الخدمات للاتجار بها وتطمس التمييز بين البضائع والخدمات .

٣٨ - وتؤثر التكنولوجيات الناضجة هي الاخرى على البلدان النامية بعدة طرق ، تتراوح من إنتاج البضائع إلى استخدام الطاقة . وحالما تشرع هذه البلدان في التصنيع ، فسوف تصبح التكنولوجيات المذكورة أكثر أهمية ، وينبغي في الوسائل اللازمة لزيادة فعاليتها في تحويل الطاقة والانتفاع بها أن تسدد تكاليفها بنفسها بخفض تكاليف الطاقة البيئية وغيرها ، سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا .

٣٩ - ومن ثم تعتبر سياسة تعزيز تنمية الموارد البشرية ، خاصة في مجال تدريس العلوم الطبيعية ، ذات أهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى من أجل استيعاب هذه التكنولوجيا ، وتلزم المواظبة على انتهاج تلك السياسة .

البيئة

٤٠ - لقد أسهمت جميع البلدان في مشاكل البيئة على الصعيد العالمي ، ولكن درجة مسؤوليتها تتفاوت تفاوتا كبيرا . ومنذ عهد قريب حدثت تغيرات عميقة في تصورات الجمهور لقضايا البيئة مما أدى في العديد من البلدان المتقدمة النمو الى تحريك هذا البند الى أعلى في جدول الاعمال السياسية . ولكن هذه البلدان لم تنجح بعد في استخدام الموارد بطريقة بيئية قابلة للاستمرار وبذلك توقف تدهور البيئة . فالهياكل الاقتصادية وأساليب الحياة فيها كثيرا ما تكون لها آثار عالمية - ومن ذلك ، على سبيل المثال ، الخطر المتمثل في الاحترار العالمي الناجم أساسا عن استهلاك الوقود الاحفوري لأغراض التصنيع والنقل وغيرهما من الانشطة ، وعن استنزاف طبقة الأوزون باستخدام الكلوروفلورو كربونات . وفي البلدان النامية ، تعتبر الآثار عادة أكثر اتصالا بالطابع المحلي - مثل تآكل التربة والتصحر ، الناجمين عن الضغوط على موارد الأرض وإزالة الغابات ، على سبيل المثال - وهي تنجم بشكل عام عن الفقر . بيد أن تدمير الغابات بشكل سريع له آثار عالمية كما أنه يؤدي الى زيادة الابتعاث من الغازات الاحترارية ومن الكلوروفلورو كربونات . وإن كسر طوق هذا التفاعل المفرغ بين الفقر والتدهور البيئي يتطلب استثمارات كبيرة . ويصدق ذلك على خفض استعمال البلدان المتقدمة النمو للموارد البيئية ، وهي مسألة سوف تستلزم إحداث تغييرات أساسية في أساليب الحياة كذلك .

٤١ - وللمشاكل البيئية أبعاد عديدة لا بد من معالجتها بطريقة متعددة الجوانب . إذ ينبغي أن تقوم جميع البلدان بتكثيف جهودها اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية المحلية ، وذلك بدمج الاعتبارات الايكولوجية في سياساتها الاقتصادية وباستخدام الاليات الاقتصادية اللازمة لتعزيز التنمية المتواصلة . بيد أن التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني وحده لا تكفي . إذ أن بعض مشاكل البيئة تشير خطرا عالميا يهدد البشرية ، مما يؤكد بالتالي على ترابط الامم وعلى نمو النزعة القوية لتحقيق مصلحة متبادلة على النطاق العالمي تتمثل في التنمية المتواصلة .

٤٢ - ورغم أن جميع الامم تبدي اهتماما مشتركا بضمان مستقبل هذا الكوكب ، فإنه توجد فوارق خطيرة بينها فيما يتعلق بكيفية معالجة مشاكل البيئة العالمية . لذلك ينبغي التعجيل بخطى الاتفاق على ذلك ، وبصفة خاصة على آليات تمويل وتيسير نقل التكنولوجيا اللازمة لمساعدة البلدان النامية على الاشتراك في الحلول . وسيكون من الضروري ايجاد توافق في الآراء بشأن اقتسام الأعباء فيما يتعلق بتسديد تكاليف المحافظة على البيئة بغية تهيئة مشاركة عالمية تعتبر لازمة لضمان المستقبل المشترك للبشرية . وإن من مصلحة البلدان الصناعية ان تقوم بتعبئة ما يكفي من الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها البيئية والإنمائية الاخرى ، دون أن تفرض عليها أشكالا جديدة من الشروط ودون تحويل المساعدة من الانشطة الإنمائية التقليدية . وفي هذا الصدد ، فإن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، يتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لإيجاد ميثاق عالمي بشأن التصدي للتحديات البيئية العالمية بطريقة تتمشى مع التنمية . ولهذا فإن قضية البيئة تنطوي على إمكانية حفز تنشيط تعددية الأطراف . ومن ثم ينبغي عدم السماح بصيرورتها مصدرا للمجابهة بين الشمال والجنوب .

الاستنتاجات والتوصيات والطريق المقبلة

٤٣ - تنبثق عن الموجز الوارد أعلاه نقاط بارزة معينة . وهي تبين أنه خلال عقد الثمانينات أدت التغييرات السياسية والاقتصادية والفكرية أو الفلسفية الى اثار عميقة على النمو الاقتصادي وعلى التنمية - بصفة عريضة . فقد لعبت العديد من هذه التغييرات دورا في التأثير على بيئة العلاقات الخارجية للبلدان النامية ؛ وأدت أخرى الى التأثير على وضعها السياسي/الامني ؛ وترتبت عليها جميعا اثار فيما يتعلق بأنماط الادارة العالمية وعلى النظام الاقتصادي الدولي . وكان كل تغيير مرتبطا بطريقة ما بكل تغيير اخر . وهذه التغييرات أكدت ليس فقط على ترابط الامم والقضايا وإنما أيضا على الابعاد الجديدة للمصلحة المتبادلة وعلى الطابع المشترك لاهتمامات الشمال والجنوب . ولذلك لا بد من الاخذ بنهج عالمي من أجل معالجة هذه المشاكل .

٤٤ - ونعرض في الفصل الاخير من هذا التقرير توصياتنا الرئيسية مصنفة تبعا لما إذا كانت تقتضي اتخاذ تدابير من قبل البلدان النامية في الجنوب ، أو البلدان المتقدمة النمو في الشمال ، أو الاسرة العالمية المتمثلة في النظام الدولي . ونستنتج أن هذه التوصيات توفر جدول أعمال هائل يقتضي النظر فيه إجراء مناقشات أولية على المحافل المتخصصة والمتعددة القطاعات معا . وبعد ذلك يلزم المضي قدما بهذه العملية وزيادة إبرازها وتعزيز دعمها عن طريق استكشاف امكانية عقد مؤتمر قمة ، تُمثَّل فيه شرائح الاسرة العالمية .

٤٥ - ولذلك فإن توصياتنا الاخيرة هي أنه ينبغي على الكومنولث أن يضطلع بدور رائد فيما يتعلق باسترعاء انتباه المجتمع الدولي الى هذه القضايا . وتحقيقا لذلك ، ينبغي التوكيد على النهج العالمي اللازم لحل تلك المشاكل وعلى الاهتمام العالمي الذي أبدته البشرية في اتباع مثل هذا النهج ، بشكل سريع وفعال . ولقد قدمنا موجزا مقتضبا للطريقة التي يمكن أن يُشرع بها في هذه العملية .

- - - - -